المباني الرجالية المعتمدة عند السيد الخوئي (قده) / دراسة تحليلية

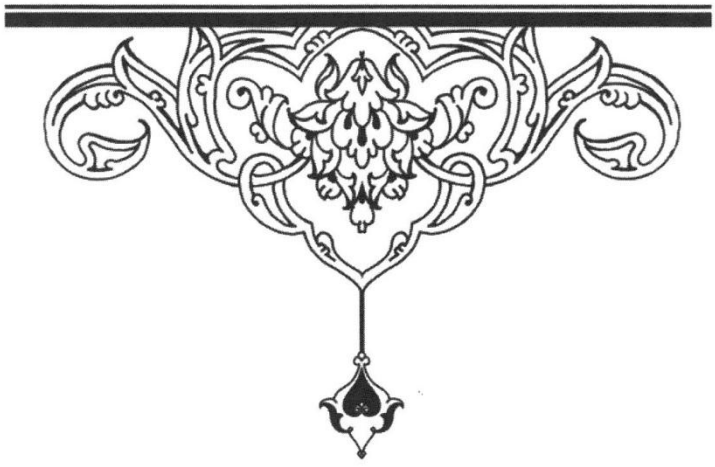

الأستاذ المساعد الدكتور
آمال حسين علوان
جامعة الكوفة-كلية الفقه

الباحثة
زينب طاهر عيسى
جامعة الكوفة-كلية الفقه

المباني الرجالية المعتمدة عند السيد الخوئي (قده) دراسة تحليلية

الأستاذ المساعد الدكتور
آمال حسين علوان
جامعة الكوفة–كلية الفقه

الباحثة
زينب طاهر عيسى
جامعة الكوفة–كلية الفقه

الملخص

إن علم الرجال من العلوم التي يدور عليها أمر الاجتهاد و الاستنباط ولذلك أهتم علمائنا الاقدمون و فقهاؤنا السابقون بشأن هذا العلم وكتبوا فيه أصولا تدور عليها رحى البحث الرجالي في كل العصور التي تأخرت عنهم .إلا ان هذا العلم قد أهمل أمره في العصور المتأخرة حتى خيل للناظر بأن أمر الاجتهاد واستنباط الاحكام الشرعية لا يتوقف عليه ولذلك تصدى جملة من العلماء الاعلام من متأخري المتأخرين و المعاصرين للبحث في هذا العلم من أجل إعادته الى المكانة التي يستحقها وفي مقدمة هؤلاء الاعلام السيد الخوئي وقد التزم _قده_ بان الحجة في خبر الثقة ، وان هذا الأمر لا يتم الا بمراجعة علم الرجال و معرفة أحوال الرواة وتتبع الأسانيد لتمييز الثقة و الحسن عن الضعيف ، و لذلك ألف السيد أبو القاسم الخوئي (رضوان الله عليه) كتابه معجم رجال الحديث الذي ضم فيه أسماء ما يزيد على خمسة عشر الف من الرواة الشيعة مشيدا بدور هذا العلم ، فلابد من الاشارة الى مباني السيد الخوئي الرجالية التي أعتمد عليها في توثيقاته .

الكلمات المفتاحية

(المباني الرجالية، الخوئي، علم الرجال، علم الاصول، التوثيقات الخاصة، التوثيقات العامة، الرواة، الوثاقة)

Male buildings approved by Al-Khoei - Qaddah-

(An analytical study)

Summary

The knowledge of men is one of the sciences on which the matter of diligence and deduction revolves. Therefore, our ancient scholars and our former jurists took care of this science and wrote in it principles on which the foundation of male research revolves in all the ages that are late for them.

However, this science had neglected its matter in the later ages until the beholder imagined that the matter of ijtihad and devising legal rulings did not depend on it. Therefore, a group of media scholars from late late and contemporary scholars confronted to research this science in order to restore it to the position it deserves, and at the forefront of these media is Mr. Al-Khoei. He committed himself to the argument in the news of trust, and that this matter can only be accomplished by reviewing the knowledge of men and knowing the status of the narrators and following the chain of narrators to distinguish trust and goodness from the weak. Therefore, Mr. Abu al-Qasim al-Khoei (may God be pleased with him) wrote his book The Dictionary of Hadith Men, in which he included The names of more than fifteen thousand Shiite narrators praising the role of this flag. It is necessary to refer to the male buildings of Al-Khoei that I rely on in his documentation .

key words : Male buildings , Al-Khoei , Teach men , Etymology , Private , Documentation , Public Documentation , The narrators , Trust , Consensus, Attribution

المقدمة

اعتمد السيد الخوئي عدد من المباني فهنالك جملة من القواعد الاصولية المهمة التي التزم بها السيد الخوئي وكان لها اثراً مباشراً على مبانيه الرجالية، حيث ان بعض هذه القواعد كان لها اثرا إيجابياً وتطبيقياً مباشرا في علم الرجال، سواء عند السيد الخوئي او غيره من علماء الرجال، بينما كان لقواعد اصولية اخرى اثرا سلبياً على مباني السيد الخوئي الرجالية ، وكذلك القواعد الرجالية كان لها الاثر البالغ على منهجهِ في علم الرجال وهذه المباني هي التوثيقات الخاصة وهي : نص أحد المعصومين – عليهم السلام– ، نص أحد الاعلام المتقدمين ، ونص أحد الاعلام المتأخرين وبما ان هذهِ التوثيقات او النصوص قد تقدم الكلام عنها في الفصل الاول من الرسالة فلا نجد داعياً لإعادة بحثها لان السيد الخوئي قد وافق بشأنها كلام باقي علماء الرجال ، كما انه رفض التوثيقات العامة [١] باستثناء بعضها الذي اختص به والتزم من التوثيقات الخاصة أيضاً بدعوى الاجماع من قبل المتقدمين على وثاقة بعض الرواة ، ولأجل بيان ما اعتمده السيد –قده– من توثيقات ينبغي ان نقسم هذه الدراسة على ثلاثة فروع نبحث في الأول منها : إجماع الأقدمين ، وفي ثانيها نبحث : الوقوع في إسناد تفسير علي بن ابراهيم القمي ، ونخصص الثالث لبحث : الوقوع في إسناد كامل الزيارات .

الفرع الأول: دعوى الاجماع من قبل الاقدمين

التزم السيد الخوئي –قده– بأن الوثاقة تثبت بالأجماع المنقول من أحد المتقدمين على وثاقة أحد الرواة ، بالرغم من ان السيد –قده– لا يلتزم بحجية الاجماع المنقول كما تقدم الكلام عن ذلك آنفاً في بحث مبانيه الأصولية التي لها أثر في منهجه الرجالي ولم يلتزم بدلالة دعوى الاجماع على الوثاقة مِن قِبَل المتقدمين فقط بل ألتزم بأن الوثاقة تثبت بدعوى الاجماع من قبل بعض المتأخرين كذلك ، ومن أوضح أمثلة دعوى الأجماع من قبل المتأخرين هو الأجماع الذي نقله السيد ابن طاووس على وثاقة ابراهيم بن هاشم [٢] ، وهذا الاجماع المنقول يمكن ان يكون كاشفاً عن وثاقة الرجل عند المتقدمين بحسب ما التزم به السيد الخوئي ، وهذا القدر يكفي في إثبات

وثاقة من أدعي الأجماع على وثاقتهِ [٣] وهذا إنما يصح بناءً على ما تمسك به السيد الخوئي –قده– من أن التوثيق من قبل الرجاليين لرواة الحديث إنما هو من باب حجية خبر الواحد الثقة ، وليس على أساس الشهادة لأنها تحتاج الى التعدد ، ولا من باب حجية قول أهل الخبرة لأنها تحتاج الى إثبات أن مدعي الأجماع على الوثاقة من أهل الخبرة في علم الرجال [٤] .

إلا ان السيد الخوئي –قده– بالرغم من انه التزم بحجية دعوى الأجماع على الوثاقة من قبل المتقدمين بل والمتأخرين على وثاقة أحد الرواة ، و لكنه تردد في وثاقة ابراهيم بن هاشم بالرغم من نقل ابن طاووس الأجماع على وثاقتهِ وهذا الأمر يظهر في عدة مواضع من موسوعة السيد الخوئي الفقهية .

فقد تردد في التنقيح بين كون رواية ابراهيم بن هاشم صحيحة أو حسنة حيث قال (مضافاً الى صحيحة زُرارة أو حسنتهِ باعتبار ابراهيم بن هاشم)[٥] وذكر ذلك أيضاً في موضع آخر فقال (الرواية صحيحة أو حسنة باعتبار ابراهيم بن هاشم)[٦].

وكان من المفروض انه –قده– قد التزم بأن الأجماع المنقول من قبل الاقدمين بل حتى المتأخرين يثبت الوثاقة ، فينبغي ان يثبت عنده أن روايات ابراهيم بن هاشم صحيحة لموضع نقل الاجماع على وثاقته من قبل السيد ابن طاووس إلا انه –قده– بقي متردداً في روايات ابراهيم بن هاشم بين كونها حسنة أو صحيحة وبالرغم من كون ابراهيم بن هاشم قد وقع في أسانيد تفسير علي بن ابراهيم بن هاشم ، وبهذا يكون ابراهيم بن هاشم قد صَدر التوثيق بحقه بحسب مباني السيد الخوئي من جهتين الأولى : دعوى الأجماع على وثاقته والثانية : وقوعه في أسانيد تفسير علي بن ابراهيم ، فلا وجه للتردد في كون رواياته صحيحة او حسنة بعد ذلك .

الفرع الثاني: الوقوع في أسانيد تفسير القمي

التزم السيد الخوئي –قده– بأن كل من وقع في أسانيد تفسير علي بن أبراهيم ابن هاشم القمي [٧] فهو ثقة وروايته معتبرة [٨] ، حيث ان السيد –قده– قد استظهر ذلك من قول القمي في مقدمة تفسيره (.... ونحن ذاكرون ومخبرون بما ينتهي إلينا ورواه

مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم ، وأوجب رعايتهم ، ولا يقبل العمل إلا بهم ، وهم الذين وصفهم الله تبارك و تعالى في كتابه ، وفرض سؤالهم ، والأخذ منهم فقال (فسئلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)[٩] فعلمهم عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) .....)[١٠] .

وقد استظهر بعض المحدثين والفقهاء ومنهم صاحب الوسائل ، أنَّ كل من ورد في إسناد تفسير القمي فهو ثقة قال الحر العاملي (قد شهد علي بن ابراهيم أيضاً بثبوت أحاديث تفسيره ، وأنها مروية عن الثقات عن الأئمة عليهم السلام) [١١] .

وقد ذكر السيد الخوئي –قده– كلام صاحب الوسائل عن تفسير القمي وكامل الزيارات وعقب على كلامه بقوله (أقول : إن ما ذكره متين ، فيحكم بوثاقة من شهد على بن ابراهيم أو جعفر بن محمد بن قولويه بوثاقته ....)[١٢] .

ويظهر من خلال عبارة السيد الخوئي –قده– في معجم رجال الحديث أن العبارة التي ذكرت في مقدمة تفسير القمي هي عبارة علي بن ابراهيم ، وتدل دلالة واضحة على ان القمي –قده– لا يروي في كتابه هذا – الذي رواه عنه أبو الفضل العباس بن محمد – إلا عن ثقة .

إلا ان السيد الخوئي –قده– لم ينقل بوثاقة كل من وقع في أسانيد تفسير القمي مطلقاً وإنما قبل وثاقة الراوي الذي يروي عنه علي بن ابراهيم في تفسيره بشروط وهي:

١.ألا يكون توثيق علي بن ابراهيم أو شهادته لذلك الرجل معارضة بتضعيف أحد الرجاليين المتقدمين ، وهذا ما يظهر من عبارات السيد الخوئي –قده– في المعجم فقد ورد في بعض المواضع قوله (أقول : الرجل لم تثبت وثاقته ، فان توثيق علي بن ابراهيم القمي إياه معارض بتضعيف النجاشي ، فالرجل مجهول الحال) [١٣] .

٢.يجب أن يكون إسناد الرواية متصلة الى المعصوم (عليه السلام) ، فإذا لم تكن الرواية متصلة وإسنادها تام فلا يحكم بوثاقة الراوي حتى وأن وقع في إسناد تفسير القمي ولذلك جاء في بعض عبائر السيد الخوئي –قده– (ولكن حيث ان السند غير متصل الى المعصوم (عليه السلام) ، ومن شرط شمول التوثيق العام المذكور في أول التفسير هو اتصال السند الى أحد المعصومين (عليهم السلام) فلا يكون الرجل مشمولاً للتوثيق)[١٤] .

٣.يجب أن يكون الراوي المراد توثيقه من الشيعة الأمامية ، واذا لم يكن الراوي امامياً كما لو حصل العلم لنا من كتب الرجال والسير والتاريخ بان ذلك الرجل ليس امامياً فلا يثبت توثيقه بشهادة علي بن ابراهيم في نظر السيد الخوئي –قده– ولذلك قال بعد ما أيد استفادة صاحب الوسائل التوثيق من عبارة علي بن ابراهيم في مقدمة تفسيره (أقول : إن ما استفاده –قدس سره– في محله ، فأن علي بن ابراهيم يريد بما ذكره اثبات صحة تفسيره ، وان روايته ثابتة وصادرة من المعصومين (عليهم السلام) وإنها انتهت اليه بوساطة المشايخ والثقات من الشيعة) [١٥] .

والظاهر ان ما قصده السيد الخوئي –قده– في هذه العبارة من الشيعة هم خصوص الامامية ، حيث ان باقي فرق الشيعة من الزيدية والفطحية والاسماعيلية و الواقفة وغيرهم ، لا يصح ان يقول عنهم علي بن ابراهيم ثقاتنا ومشايخنا ، فأن ثبت ان بعض رواة تفسير القمي من باقي فرق الشيعة وليس إمامياً فلا يكون مشمولاً للتوثيق بحسب هذا الشرط الذي استظهره السيد الخوئي –قده– من عبارة مقدمة التفسير المنسوبة لعلي بن ابراهيم بن هاشم القمي .

وقد وجِهت لما استفاده السيد الخوئي –قده– عدة مناقشات أهمها :

١.يمكن المناقشة في نسبة العبارة التي ذكرت في مقدمة التفسير لعلي بن ابراهيم ، وإذا سلمنا بأن العبارة له فلا دليل على أنها تشمل كل من روى عنه علي بن ابراهيم في هذا التفسير سواء كانوا مشايخه المباشرين أو غير المباشرين ، والمحتمل أنه يقصد المشايخ الذين روى عنهم مباشرةً ، وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال ، فضلاً عن أن الحرص من المحدثين على تزكية وتوثيق المشايخ الذين رووا عنهم مباشرة متعارف في تلك الأعصار ، حيث ان الراوي او المحدث الذي يروي عن الضعفاء والمجاهيل يُغمز فيه ويطعن عليه بذلك وهذا يؤيد احتمال ان يكون علي بن ابراهيم أراد ان يقول انه لا يروي في تفسيره هذا بشكل مباشر الا عن الثقاة [١٦] .

٢.يبدو ان هذا التفسير المنسوب لعلي بن ابراهيم ملفق من جزأين حيث انه يوجد من يروي عن علي بن ابراهيم في موارد كثيرة من التفسير وكذلك يروي في موارد اخرى عن ابي الجارود [١٧] . والظاهر ان ابو الفضل العباس بن محمد راوي التفسير نقله

عن طريقين احدهما هو علي بن ابراهيم عن ابيه ابراهيم بن هاشم ، والطريق الثاني هو طريق ابو الفضل الى ابي الجارود ، وهذا في السور والآيات التي ينقل تفسيرها بهذا لطريق عن الامام محمد بن علي الباقر عليه السلام . فكيف يصح تطبيق العبارة التي وردت في المقدمة والتي تعهد فيها علي بن ابراهيم بانه روى هذا التفسير عن المشايخ الثقات ، على ما يرويه ابو الفضل العباس بن محمد عن ابي الجارود ولم يقع في طريقه علي بن ابراهيم .

٣.ان الشخص الذي جمع تفسير القمي وهو ابا الفضل العباس بن محمد مجهول ولم يذكر في المصادر الرجالية [١٨] . ولكن ذكرت ترجمة لوالده وهو محمد الاعرابي وكذلك ترجم لجده القاسم فقد ذكر الشيخ الطوسي ترجمة محمد الاعرابي وعده في اصحاب الامام الهادي عليه السلام وعنونه "محمد بن القاسم بن حمزة بن موسى العلوي" [١٩] .

٤. ان بعض مضامين هذا التفسير وجهت اليها إشكالات كثيرة من حيث انها لا تنسجم مع عقائد الامامية المستقاة من مذهب اهل البيت عليهم السلام [٢٠] ، وقد جاءت بعض هذه المضامين في قصة افتتان نبي الله داود عليه السلام بامرأة أوريا [٢١] ، وكذلك قصة النبي يوسف عليه السلام مع زوجة العزيز [٢٢] وغير ذلك .

والذي يظهر من كلام السيد الخوئي في فهمه للعبارة التي ذكرت في مقدمة تفسير علي بن ابراهيم على انها شهادة منه بتوثيق جميع من وقع في اسانيد تفسير القمي ، انه استنتاج واجتهاد من السيد الخوئي والا فان العبارة لها وجوه و محامل يمكن ان تحمل عليها وقد فهم غيره من الرجاليين غير ما فهمه وبناءً على ذلك فان كل من وثقه السيد الخوئي لوقوعه في اسانيد تفسير القمي يعتبر توثيق اجتهادي وحدسي وهذا يماثل ما اشكل به السيد الخوئي على العلامة و ابن داود بان توثيقاتهما حدسية ، وكذلك ما حاكم به توثيقات متأخري المتأخرين كما ستأتي الاشارة الى ذلك لاحقا .

الفرع الثالث: الوقوع في أسانيد كامل الزيارات

جاء في مقدمة كتاب كامل الزيارات ل(أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه القمي)[٢٣] قوله : " وأنا مبين لك –أطال الله بقاك– ما أثاب الله به الزائر لنبيه وأهل

بيته صلوات الله عليهم أجمعين ، بالآثار الواردة عنهم –عليهم السلام– .... ولم أخرج فيه حديثاً روي عن غيرهم اذا كان في ما روينا عنهم من حديثهم (صلوات الله عليهم) كفاية عن حديث غيرهم ، وقد علمنا انا لا نحيط بجميع ما روي عنهم في هذا المعنى ولا في غيره ، ولكن ما وقع لنا من جهة الثقاة من أصحابنا (رحمهم الله برحمته)، ولا أخرجت فيه حديثاً روي عن الشذاذ من الرجال يؤثر ذلك عنهم عن المذكورين غير المعروفين بالرواية المشهورين بالحديث والعلم.." [٢٤] ،

والذي يبدو من خلال كلام مُصنف الكتاب بقرينة ما ذكره في المقدمة أيضاً من الدافع والداعي الى تصنيف الكتاب بقوله" ولكن ما وقع لنا من جهة الثقاة من أصحابنا (رحمهم الله برحمته) "، أنه يريد توثيق الرواة الذين نقل عنهم ، ولكن السؤال الذي يمكن ان يطرح هل قصد مؤلف الكتاب بهذه الشهادة توثيق كل من وقع في أسانيد كتابه أو خصوص مشايخه المباشرين ، او غير ذلك ، فهم علماء الرجال عدد من المحامل والوجوه التي يمكن ان تحمل عليها هذه العبارة ولذلك تعددت الأقوال في معنى التوثيق الذي تشير له العبارة ، وسنذكر أهم هذه الأقوال فيما يأتي:

القول الأول : ما ذهب اليه صاحب الوسائل ، وايده واتبعه السيد الخوئي في أغلب مسيرته العلمية وحياته المباركة : وهو ان العبارة تدل على توثيق كل من وقع في أسانيد كتاب كامل الزيارات من الرواة سواء كانوا شيوخاً مباشرين لابن قولويه أو غير مباشرين [٢٥] ، وقد أشترط السيد الخوئي للالتزام بوثاقة الراوي الذي يقع في إسناد كامل الزيارات ان تكون روايته متصلة بالمعصوم –عليه السلام– ، ولم يفرق السيد في اثبات الوثاقة بناءً على شهادة ابن قولويه هذه بين الامامية وغيرهم من باقي فرق الشيعة [٢٦] ، ولذا قال في المعجم وفي توثيق (عنبسة بن مصعب : انه ناووسي الا انه مع ذلك ثقة لوقوعه في إسناد كامل الزيارات ، وقد شهد ابن قولويه بوثاقة جميع من وقع في اسناده في ما يرويه عن المعصومين –عليهم السلام–) [٢٧]

وقد التزم بعض تلامذة السيد الخوئي بوثاقة كل من وقع في إسناد كامل الزيارات سواء كانت متصلة بالمعصوم او غير متصلة ، وسواء كانوا من الامامية او غيرهم [٢٨] .

القول الثاني : ما تمسك به المحدث النوري [٢٩] ، وهذا الرأي هو الذي عدل إليه السيد الخوئي في آخر حياته ، وقد نشره في بيان خاص عنوانه (استدراك حول إسناد كامل الزيارات) وقال فيه أنه لا " مناص من العدول عما بنينا عليه سابقاً والالتزام باختصاص التوثيق بمشايخه بلا واسطة " [٣٠] .

القول الثالث : وهو ما تمسك به السيد علي السيستاني ، والشيخ جواد القيومي واختاره السيد محمد رضا السيستاني ، ومقتضى هذا القول أن عبارة ابن قولويه في مقدمة كتابه لا تدل على توثيق أحد من الرواة الذين نقل عنهم حتى مشايخه المباشرين [٣١] .

والظاهر إن القول الثاني هو الأرجح وذلك لما ذكر من وجوه تدل على أن ابن قولويه لم يكن يقصد في عبارته التي ذكرها في مقدمة كامل الزيارات توثيق كل الرواة الذين وقعوا في أسانيده ، وانما قصد أن ما أورده من الروايات في كتابه تلقاه عن الاصحاب من الثقات وذلك لان كتاب كامل الزيارات قد تضمن كثير من الرواة الضعفاء والمجروحين بالغلو وفساد المذهب وهذا لا يخفى على مثل ابن قولويه الذي هو امام في الحديث والفقه ومعرفة الرجال فمن المستبعد أن يلتزم بوثاقة كل من ورد ذكره في أسانيد هذا الكتاب وهو يعرف احوال الرواة الذين اشتمل عليهم كتابه وان كثيرا منهم ضعفاء وقد بلغ تعداد رواة كامل الزيارات (٣٨٠) شخصاً [٣٢] . وبلغ عدد الضعفاء والمجروحين وفاسدي المذهب (٦٢) من هؤلاء [٣٣] فكيف يمكن أن يحمل كلام ابن قولويه في مقدمة كتابه على توثيق جميع الرواة الذين وردوا في أسانيد الكتاب مع وجود مثل هذا العدد من المجروحين ، بل أن بعض الرواة الذين وقعوا في أسانيد هذا الكتاب من العامة مثل ليث بن أبي سليم الذي روى عنه ابن قولويه فضل الصلاة في مسجد الكوفة [٣٤]. وعلى اية حال ، فان ما ذهب إليه السيد الخوئي سواء رأيه الاول وهو توثيق كل ما من وقع في أسانيد كامل الزيارات ، وقد بنى عليه كثير من آرائه في علمي الرجال والفقه ووثق على اساسه عدد كبير من الرواة ، والتزم بآراء فقهية ، او ما عدل إليه في آخر حياته وهو الالتزام بوثاقة مشايخ ابن قولويه المباشرين، هي آراء اجتهادية استنباطية اعتمد فيها على فهمه هو من كلام ابن قولويه والدليل على ان رأيه اجتهادي هو مخالفة العلماء الاعلام له في كلا رأييه

السابق و اللاحق . فيكون السيد الخوئي قد وثق عدد من الرواة عن طريق استعمال الاساليب الاجتهادية الحدسية وليس الحسية ، وهذا عين ما اشكل به على توثيقات المتأخرين ومتأخري المتأخرين بانها توثيقات حدسية .

الخاتمة واهم النتائج

١. ان السيد الخوئي يلتزم بحجية خبر الثقة وليس الخبر الموثوق ، فالمعيار عند السيد الخوئي هو وثاقة رجال سند الحديث، وبهذا يظهر أن مبناه الرجالي هو مبنى الوثاقة وليس الوثوق .

٢. التزم السيد الخوئي بعدم وهن الخبر الصحيح بإعراض المشهور عنه، وعدم جبر الخبر بعملهم به، الأمر الذي أضعف فرص تصحيح الروايات أو تضعيفها على أساس معايير خارجة عن السند ورجاله لدى السيد الخوئي .

٣. رد السيد الخوئي على أغلب التوثيقات العامة، وهذا أدى الى تشدده في قبول الروايات وهذا يجعل من منهج السيد الخوئي النقدي منهجًا أكثر تشددًا وتحفظًا ممن سبقه من علماء الرجال المتأخرين ومتأخري المتأخرين، حيث أنه لم يلتزم بنظرية أصحاب الأجماع ونظرية أصحاب الأمام الصادق (عليه السلام).

٤. التزم السيد الخوئي بوثاقة كل من وقع في أسانيد تفسير علي بن ابراهيم القمي، كما التزم بوثاقة كل من وقع في أسانيد كامل الزيارات ثم تراجع عن القول بوثاقة كل رواة كامل الزيارات ليلتزم بوثاقة المشايخ المباشرين لمؤلف كتاب كامل الزيارات .

الهوامش :

(١) الخوئي ، السيد ابو القاسم ، معجم رجال الحديث ، ج١ ، ص٥٠-٧٧ .
(٢) ابن طاووس ، رضي الدين ابو القاسم ، علي بن موسى ، فلاح السائل ، ص ١٥٨ .
(٣) الخوئي ، ابو القاسم ، معجم رجال الحديث ، ج١ ، ص ٤١ .
(٤) الدهيني ، علي، ص١٤٥ .
(٥) الخوئي ، ابو القاسم ، الموسوعة الفقهية ، ج٦ ، ص٣ .
(٦) الخوئي ، ابو القاسم ، الموسوعة الفقهية ، ج٨ ، ٣٩٩ .
(٧) علي بن ابراهيم بن هاشم ابو الحسن القمي قال النجاشي : " ثقة في الحديث ، ثبت ، معتد ، صحيح المذهب ، سمع فأكثر ، وصنف كتبا وله كتاب تفسير ... " النجاشي ، رجال النجاشي ، ص ٢٦٠ . وقال السيد الخوئي في المعجم انه " أحد مشايخ الحديث في أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع ، وكفى في عظمته أنه من مشايخ الكليني وقد أكثر في الكافي الرواية عنه حتى بلغت رواياته سبعة آلاف وثمانية وستين مورداً ". ظ : الخوئي ، ابو القاسم ، معجم رجال الحديث ، ج١٢ ، ص ٢١٢-٢١٣ .
(٨) الخوئي ، معجم رجال الحديث ، ج١ ، ص٤٤ .
(٩) سورة الأنبياء : الآية ٧ .
(١٠) القمي ، علي بن ابراهيم ، تفسير القمي ، ج١ ، ص٢٢ .
(١١) الشيخ الحر العاملي ، وسائل الشيعة، ج٢٠ ، ص٦٨ ، الفائدة السادسة .
(١٢) الخوئي ، معجم رجال الحديث، ص٤٥ .
(١٣) الخوئي ، معجم رجال الحديث ، ج١٤ ، ص١١٧ .
(١٤) الخوئي ، معجم رجال الحديث ، ج١٠ ، ص٣٥٧ .
(١٥) الخوئي ، معجم رجال الحديث ، ج١ ، ص٤٤ .
(١٦) السيستاني ، محمد رضا ، قبسات من علم الرجال ، ج١ ، ص ١٢٦ .
(١٧) الدهيني ، علي ، ص ١٤٩ .
(١٨) السبحاني ، جعفر ، دروس موجزة في علمي الرجال والدراية ، ص٩٧ .
(١٩) الطوسي ، محمد بن الحسن ، رجال الطوسي ، ص ٤٢٤ .
(٢٠) الدهيني ، علي ، ص ١٥٠ .
(٢١) القمي ، علي بن ابراهيم ، تفسير القمي ، ج١ ، ص ١٠٨-١١٩ .

(٢٢) القمي ، علي بن ابراهيم . ج٢ ، ص ٢٣٠ .

(٢٣) هو أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه ، وكان ابوه يلقب مسلمه من خيار اصحاب سعد قال النجاشي: " وكان ابو القاسم من خيار اصحابنا ، روى عن أبيه و أخيه عن سعد ، وعليه قرأ الشيخ المفيد ، وكل ما يوصف به الناس من جميل وثقة وفقه فهو فوقه " ينظر: النجاشي ، ص ١٢٣ ، و الخوئي ، معجم رجال الحديث ، ج٥ ، ص٧٦ ، " المتوفي سنة ٣٦٧ او سنة ٣٦٩ هجرية والمدفون في حرم مرقد الامامين الكاظمين –عليهما السلام– وفي محاذاة تلميذه الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان التلعكبري " ينظر: مقدمة كتاب كامل الزيارات ، ص ٩ .

(٢٤) ابن قولويه ، جعفر بن محمد ، كامل الزيارات، ص ٣٧ .

(٢٥) الحر العاملي ، محمد بن الحسن ، وسائل الشيعة ، ج٢٠ ، ص ٦٨ ، ظ ، والخوئي ، ابو القاسم ، معجم رجال الحديث ، ج١ ، ص ٤٥ .

(٢٦) السيستاني ، محمد رضا ، ج١ ، ص ٩٠ .

(٢٧) الخوئي ، معجم رجال الحديث ، ج١٣ ، ص ١٨١ .

(٢٨) الحكيم ، محمد سعيد ، مصباح المنهاج ، كتاب التجارة ، ج١ ، ص ٤٦٢ .

(٢٩) النوري ، ميرزا حسين ، مستدرك الوسائل ، ج٣ ، ص ٢٥١.

(٣٠) السيستاني ، محمد رضا ، ص ٩١ .

(٣١) السيستاني ، محمد رضا ، ص ٩١–١٢٤ ، و القيومي ، جواد ، مقدمة تحقيق كتاب كامل الزيارات ، ص ٢٨ .

(٣٢) السبحاني ، دروس موجزة في علمي الرجال والدراية ، ص ٩٢ .

(٣٣) السيستاني ، محمد رضا ، ص ١٠٨–١١٩ .

(٣٤) السبحاني ، المصدر السابق ، ص ٩٣ .

المصادر و المراجع:

القرآن الكريم

- الحر العاملي ، محمد بن الحسن(١١٠٤هـ)

١. وسائل الشيعة الى تحصيل مسائل الشريعة ، تحقيق: مؤسسة آل البيت(ع) لاحياء التراث ، ط٢ ، قم، ايران ، ١٤١٤هـ .

- الحكيم ، محمد سعيد الطباطبائي

٢. مصباح المنهاج ، ط١ ، مؤسسة المنار مطبعة جاويد ، قم، ايران ، ١٤١٥هـ .

- الخوئي ، أبو القاسم بن علي الأكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي (١٤١٣هـ)

٣. معجم رجال الحديث ، ط٥ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢ م .

٤. الموسوعة الفقهية ، كتاب الطهارة ، ط٢ ، المطبعة العلمية ، قم– ايران ، ١٤١٠هـ .

- الدهيني ، الشيخ علي

٥. منهج السيد الخوئي في علم الرجال ، بحث منشور في مجلة فقه أهل البيت –عليهم السلام– ، العدد (٦١) ، ٢٠١١م .

- السبحاني ، جعفر بن محمد حسين

٦. دروس موجزة في علم الرجال ، بقلم عمار محمد كاظم الساعدي ، ط١ ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت، ١٤٣٦هـ .

- السيستاني ، محمد رضا

٧. قبسات من علم الرجال ، جمعها ونظمها السيد محمد البكاء ، ط١ ، دار المؤرخ العربي ، بيروت ، ١٤٣٧هـ .

- الطوسي ، محمد بن الحسن (٤٦٠هـ)

٨. رجال الطوسي ، تحقيق : جواد القيومي الاصفهاني ، ط١ ، ١٤١٥هـ .

- القمي ، علي بن ابراهيم(٣٢٩)

٩. تفسير القمي ، تحقيق: محمد باقر الموحد الأبطحي ، ط٣ ، مؤسسة دار الكتاب ، قم، ١٤٠٤هـ .

- النوري ، حسين (١٣٢٠هـ)

١٠.مستدرك الوسائل ، تحقيق: مؤسسة آل البيت ع لاحياء التراث ، ط١ ، بيروت، ١٤٠٨هـ.

- ابن طاووس ، علي بن موسى بن جعفر بن محمد(٦٦٤هـ)

١١.فلاح السائل ، د.ط .

- ابن قولويه ، جعفر بن محمد(٣٦٨هـ)

١٢.كامل الزيارات ، تحقيق: جواد القيومي ، ط١ ، مؤسسة النشر الاسلامي ، قم، ١٤١٧هـ.